

التحولات في المشهد الليبي منذ 2011 وتداعياتها على الأمن القومي المصري: مقارنة في البُعد الأمني – العسكري

د. محمد إبراهيم حسن فرج

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

ملخص البحث

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات أمنية وعسكرية عميقة أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة وظهور بيئة أمنية هشة تتسم بتعدد الفواعل المسلحة والتدخلات الإقليمية والدولية المتزايدة. هذه التحولات أثرت بشكل مباشر على الأمن القومي المصري نتيجة للتدخل الجغرافي والاجتماعي والتاريخي بين البلدين. يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية تأثير التحولات الأمنية والعسكرية في ليبيا على الأمن القومي المصري، وتقييم استجابة مصر لهذه المخاطر خلال الفترة من 2011 إلى 2020، مع التركيز بشكل خاص على الفترة من 2014 إلى 2017. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي يركز على توثيق وتحليل تطور أنماط التهديدات الأمنية المرتبطة بالصراع الليبي، مثل انتشار التنظيمات الإرهابية، وتهريب الأسلحة والبشر عبر الحدود، بالإضافة إلى تنامي نفوذ الميليشيات وتباطؤ مسارات التسوية السياسية. أظهرت الدراسة أن مصر طوّرت استراتيجيات أمنية وعسكرية متعددة المستويات، شملت تعزيز مراقبة الحدود، وزيادة التعاون الاستخباري والإقليمي، وتبني مقارنة وقائية تهدف إلى منع انتقال الفوضى إلى الداخل المصري. وتخلص الدراسة إلى أن استمرار الأزمة الليبية دون تسوية شاملة يُبقي التهديدات الأمنية في حالة سيولة، ويستدعي تبني مقارنة شاملة تتجاوز الأبعاد العسكرية لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية، مع دعم جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية كركيزة لاستقرارها واستقرار الإقليم بأكمله.

الكلمات المفتاحية: التحولات الليبية؛ الأمن القومي المصري؛ التهديدات العابرة للحدود؛ المقارنة الأمنية-العسكرية؛ الاستقرار الإقليمي.

المقدمة

شهدت ليبيا منذ عام 2011 سلسلة من التحولات الأمنية والعسكرية الجذرية التي أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة وانحيار منظومة السلطة التي كانت تحكمها طيلة أربعة عقود. وأدى ذلك إلى ظهور بيئة أمنية هشة تتسم بتعدد الفواعل المسلحة وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية. وبعد سقوط النظام السابق، ظهرت قوى محلية متنوعة، منها ميليشيات مسلحة، تشكيلات مناطقية وقبلية، وتنظيمات إرهابية ذات امتدادات إقليمية ودولية، ما جعل المشهد الليبي يتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم الاستقرار.

هذا الوضع خلق فراغاً أمنياً سمح بانتشار الأسلحة والمعدات العسكرية خارج سيطرة الدولة، وبتنامي أنشطة تهريب السلاح والمخدرات والبشر عبر الحدود، إضافة إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية. وقد ساعد هذا في نمو التهديدات العابرة للحدود في شمال إفريقيا.

وفي ظل هذا الانفلات الأمني، شهدت ليبيا تدخلات متزايدة من الفواعل الإقليمية والدولية، سواء عبر الدعم العسكري المباشر أو من خلال التحالفات السياسية والاقتصادية. وقد أدت هذه التدخلات إلى إعادة تشكيل خريطة النفوذ داخل الدولة الليبية، وتحويلها إلى ساحة تنافس استراتيجي بين قوى دولية وإقليمية متباينة المصالح، ما ساهم في ترسيخ الانقسام المؤسسي بين حكومات وبرلمانات ومجالس موازية في الشرق والغرب، وأضعف فرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. كما أدى التعدد السلطوي إلى تآكل مؤسسات الأمن والدفاع الليبية، وتنامي نفوذ الفصائل والميليشيات التي باتت تتحكم في مناطق استراتيجية حيوية.

تزداد أهمية دراسة هذه التحولات بالنظر إلى ما تمثله ليبيا من امتداد جغرافي واستراتيجي حيوي لمصر، إذ تربط البلدين حدوداً برية تمتد لأكثر من 1100 كيلومتر، إلى جانب روابط تاريخية واجتماعية وثيقة بين القبائل والعشائر الواقعة على جانبي الحدود. ويُعدّ الأمن والاستقرار في ليبيا مكوناً أساسياً في معادلة الأمن القومي المصري، إذ إن أي اضطراب في المشهد الليبي ينعكس بصورة مباشرة على البيئة الأمنية في مصر من خلال مسارات تهريب السلاح والمخدرات، وتسلل العناصر الإرهابية، وتصادد أنشطة الجريمة المنظمة. لذا، تحوّلت ليبيا بعد 2011 إلى متغير مؤثر في معادلة الأمن الإقليمي المصري، بما يفرض على القاهرة متابعة ديناميكيات الأزمة الليبية عن كثب، وصياغة استراتيجيات متكاملة للتعامل مع تداعياتها.

سعت مصر إلى تعزيز التنسيق الأمني مع قائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الذي يتحكم في معظم المناطق الشرقية من ليبيا. هذا التنسيق الأمني المشترك بين السيسي وحفتر كان له تأثير كبير في استقرار المنطقة الغربية لمصر، حيث أدى هذا التعاون إلى تعزيز مكافحة الإرهاب وتهريب السلاح عبر الحدود. كان لهذه العلاقات الأمنية دور أساسي في تقليل مخاطر الفوضى الأمنية في ليبيا من التسلل إلى مصر.

كما أعلن الرئيس السيسي عن خط سرت والجفرة كـ "خط أحمر" بالنسبة للأمن المصري، مؤكداً أن أي محاولة للتقدم نحو هذه المنطقة ستكون مرفوضة من قبل مصر. هذا التصريح كان له تأثير كبير في تعبير مصر عن خطتها العسكرية، حيث يمثل هذا الخط نقطة حساسة في النزاع الليبي، كونه نقطة فاصلة بين قوات حكومة الوفاق الوطني وحفتر. وبالتالي، يعكس أهمية هذه المنطقة في استقرار الأمن المصري.

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها أن التحولات الأمنية والعسكرية في ليبيا أفرزت تهديدات مباشرة للأمن المصري خلال الفترة من 2014 إلى 2017، وأن طبيعة التفاعل المصري مع هذه التحولات تحدد بدرجة كبيرة قدرة الدولة المصرية على احتواء التهديدات وحماية حدودها الغربية. تهدف الدراسة إلى تحليل آليات تشكيل هذه التهديدات وتحديد عناصر القوة والضعف في السياسات المصرية المتبعة، مع تقييم فاعليتها في تحقيق الأمن والاستقرار. كما تحاول الدراسة استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، في ظل استمرار الانقسام الداخلي، وتعدد الفاعلين المسلحين، وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي-تحليلي، حيث تركز على تحليل العلاقة السببية بين التحولات الليبية وتداعياتها الأمنية على مصر. وتستفيد الدراسة من مزيج من البيانات الكمية والنوعية لرصد مؤشرات التهديد عبر الحدود، مثل الأنشطة الإرهابية وعمليات التسلل وتهريب الأسلحة. كما تقيم نتائج التدخلات العسكرية والأمنية المصرية خلال الفترة 2014-2017، مع مقارنة مستويات التهديد قبل وبعد التدخلات.

تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم العلاقة بين الأمن الليبي والأمن المصري في ضوء التحولات الأمنية في ليبيا، وإبراز أن ضمان الاستقرار في ليبيا لا يُعد فقط هدفاً داخلياً، بل ركيزة من ركائز الأمن القومي المصري والإقليمي. يتطلب ذلك تبني مقاربة شاملة تتجاوز الحلول العسكرية لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية، بما يضمن استقرار الدولة الليبية ويسهم في تحقيق استقرار مستدام في الإقليم.

مشكلة الدراسة:

منذ عام 2011، شهدت ليبيا سلسلة من التحولات الأمنية والعسكرية العميقة التي أدت إلى تفكك مؤسسات الدولة وزيادة الفوضى في توزيع القوة، ما ساهم في ظهور فواعل مسلحة غير نظامية تتصارع على الموارد والمناطق الاستراتيجية. هذا الواقع خلق بيئة من التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد، والتي امتدت تأثيراتها مباشرة إلى الأمن القومي المصري من خلال انتشار التنظيمات الإرهابية، وتفاقم أنشطة تهريب السلاح والمخدرات، وتصاعد الهجرة غير النظامية عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، زادت تعقيدات هذه التهديدات بفعل التدخلات الإقليمية والدولية التي جعلت ليبيا ساحة تنافس نفوذ بين قوى متباينة، مما أطال أمد الصراع وزاد من صعوبة التنبؤ بمساراته المستقبلية. في هذا السياق، تواجه مصر تحدياً استراتيجياً مزدوجاً، يتمثل في حماية حدودها الغربية من التهديدات الأمنية الفورية، مع صياغة سياسات استباقية تراعي توازن القوى المتغير في ليبيا، دون الانخراط المباشر في صراعاتها الداخلية. ومع تصاعد تهديدات الإرهاب والتهريب عبر الحدود، أبرزت مصر أهمية التنسيق الأمني مع قوات خليفة حفتر، بما في ذلك إعلان "خط سرت والجفرة" كـ "خط أحمر" للأمن المصري. ومن هنا تبرز أهمية

دراسة الآليات التي حولت التحولات الأمنية في ليبيا إلى تهديدات مباشرة على الأمن المصري، وكيفية تفاعل مصر مع هذه التحديات لتأمين حدودها واستقرارها.

بناءً على ما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تُحوّل التحولات الأمنية-العسكرية في المشهد الليبي منذ عام 2011 بيئة التهديدات العابرة للحدود إلى مخاطر مباشرة على الأمن القومي المصري، وما مدى فاعلية السياسات المصرية في مواجهتها والحد من تداعياتها؟

انطلاقاً من مشكلة الدراسة المتمثلة في فهم تأثير التحولات الأمنية-العسكرية في ليبيا على الأمن القومي المصري، تتحدد الأسئلة البحثية على النحو الآتي:

1. ما هي التحولات الأمنية والعسكرية التي شهدتها ليبيا منذ 2011، وما أبرز مظاهرها بين 2011 و2017؟

يهدف هذا السؤال إلى تحليل تطور الأوضاع الأمنية في ليبيا من تفكك مؤسسات الدولة إلى تصاعد دور الميليشيات والتنظيمات المسلحة، مع التركيز على الأحداث الرئيسية في الفترة من 2011 إلى 2017.

2. كيف أسهمت التحولات الأمنية في ليبيا بين 2011 و2017 في إنتاج تهديدات عبر الحدود تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري؟

يركّز هذا السؤال على تحليل العلاقة بين التحولات الداخلية في ليبيا وبين تزايد التهديدات الأمنية على الحدود المصرية، مثل أنشطة الإرهاب وتهريب السلاح والبشر.

3. ما هي الأدوات والسياسات التي اعتمدتها مصر لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، وكيف تم تقييم فاعليتها؟

يتناول هذا السؤال استعراض الإجراءات الأمنية، العسكرية، والاستخباراتية التي تبنتها مصر لمكافحة التهديدات، وقياس فاعليتها في حماية الأمن الوطني المصري.

4. كيف يمكن لمصر التكيف مع السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية في ظل استمرار الانقسام الداخلي وزيادة التدخلات الإقليمية والدولية؟

يهدف هذا السؤال إلى استشراف التوجهات المستقبلية للأزمة الليبية وتحديد الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تتبناها مصر لمواجهة التطورات المحتملة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير أثر التحولات الأمنية-العسكرية في المشهد الليبي منذ عام 2011 على الأمن القومي المصري، من خلال تحليل أنماط التهديدات العابرة للحدود، وتقييم فاعلية السياسات

المصرية في التعامل معها، بهدف الوصول إلى استراتيجيات متوازنة ومستدامة تعزز حماية الحدود وتدعم الاستقرار الإقليمي. كما تسعى الدراسة إلى تحليل التحولات الأمنية والعسكرية داخل ليبيا منذ 2011، وتحديد مراحلها ومؤشراتها البنوية، مع إبراز العلاقة بين تطور الصراع الداخلي ومستويات الاستقرار الإقليمي.

تهدف الدراسة أيضًا إلى رصد الأبعاد الأمنية العابرة للحدود بين ليبيا ومصر، من خلال دراسة التهديدات المرتبطة بالإرهاب، وتهريب السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، وتحليل أنماطها الزمنية والمكانية. كما تهدف إلى تقييم أثر التدخلات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل موازين القوى داخل ليبيا، وانعكاس ذلك على بيئة التهديدات على الحدود الغربية المصرية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل السياسات والاستجابات المصرية في مواجهة تداعيات الأزمة الليبية، وتحديد نقاط القوة والقصور في أدوات الأمن والدبلوماسية، واقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات العملية المستندة إلى نتائج التحليل الميداني والمقارنة الزمنية لمؤشرات التهديد، بما يسهم في تعزيز فاعلية الأمن القومي المصري في ظل استمرار التغيرات في المشهد الليبي.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في تناولها للآثار المباشرة للتحولات الأمنية والعسكرية في ليبيا على الأمن القومي المصري، وكيفية تأثيرها على البيئة الأمنية في مصر من خلال تهديدات مثل الإرهاب وتهريب السلاح والمخدرات والهجرة غير النظامية. هذه الدراسة تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لهذه التحولات، بما يتجاوز الوصف التقليدي للأحداث، مع التركيز على فهم الآليات التي تُحوّل هذه التهديدات العابرة للحدود إلى مخاطر فعلية تواجه الأمن المصري.

من الناحية العلمية، تسهم الدراسة في فهم أعمق للتحولات الأمنية في ليبيا وعلاقتها بالتهديدات التي تواجه مصر، مما يوفر مرجعية علمية تسهم في تطوير الأدبيات المتعلقة بالأمن الإقليمي والتهديدات العابرة للحدود في شمال إفريقيا. كما تُغني البحث الأكاديمي من خلال دراسة الأزمة الليبية، مما يوفر أسسًا لفهم ديناميكيات الأمن القومي في السياقات الإقليمية المضطربة. كما تسلط الدراسة الضوء على التفاعلات الأمنية بين ليبيا ومصر، مما يوفر إطارًا تحليليًا لفهم تأثير هذه التحولات على الأمن المصري.

من الناحية التطبيقية، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى تحليلية عملية تساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. كما تساهم في تحسين السياسات الأمنية والعسكرية المصرية من خلال تقييم فاعليتها في التصدي للتحديات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة توصيات استراتيجية تساعد صانعي القرار في مصر على اتخاذ خطوات وقائية لمواجهة الأزمات المستقبلية في ظل تغيرات المشهد الليبي.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الأمن القومي المصري وعلاقته بالتحولات الليبية من زوايا متعددة، مع التركيز على التهديدات العابرة للحدود، التدخلات الإقليمية والدولية، وتداعيات الهجرة غير النظامية والجماعات المسلحة. وقد ركزت هذه الدراسات على تحليل المخاطر الأمنية والسياسية، لكنها غالبًا لم تتناول التقييم العملي للسياسات المصرية بشكل متكامل. وهذا يبرز الحاجة إلى دراسة شاملة تربط بين التحولات الليبية الحديثة والأبعاد الأمنية والعسكرية في مصر.

فيما يتعلق بالتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، قدمت دراسة (محمد إبراهيم فرج، 2025) تحليلًا لأثر الهجرة غير النظامية على الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط، مع إبراز دور الجماعات المسلحة العابرة للحدود. كما ركزت دراسة (Farag & Tayie, 2024) على تهديدات الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة على الأمن المصري في ظل تحولات شمال إفريقيا، وقدمت تحليلًا إحصائيًا وميدانيًا للحركة العابرة للحدود، ما أتاح فهمًا أفضل لتأثير هذه الظواهر على الاستقرار الأمني المصري.

أما الدراسات التي تناولت التدخلات الإقليمية والدولية، فقد ركزت على تحليل الأبعاد الجيوسياسية للأزمة الليبية. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة (ضبيش، 2022) تأثير التدخلات الأجنبية في ليبيا على ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة، بينما قدمت دراسة (Abd El-Hamid, 2022) تحليلًا للآزمات الأمنية في المنطقة وتأثير الصراعات الليبية على الأمن القومي المصري ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد، موضحة التعقيدات التي تنشأ عن تدخل القوى الإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بالأبعاد العسكرية والاستراتيجية، ناقش كل من (Hoffmann & Komiyama, 2024) الخيارات الاستراتيجية للمهاجرين والمهربين في البحر المتوسط وتأثيرها على الأمن البحري والإقليمي، في حين قدّم كل من (Lacher, 2020) و (Wehrey, 2018) تحليلًا لتفكك الدولة الليبية وانتشار الميليشيات المسلحة وتأثير ذلك على الاستقرار العسكري في المناطق الحدودية مع مصر، مؤكدين الحاجة إلى فهم دقيق لتداعيات هذا التفكك على القدرات العسكرية المصرية والاستعدادات الدفاعية.

أما الدراسات التي ركزت على الأمن الداخلي والمجتمعي، فقد ركز كل من (طه محمد السيد، 2023) و (إيمان رجب، 2018) على الأمن القومي المصري بشكل عام، مع تصنيف التهديدات المختلفة وسبل مواجهتها، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود والهجرة غير النظامية. كما تناول (Mahmoud, 2024) المخاطر الحدودية الحالية وأثرها على استقرار الأمن القومي المصري، مقدمًا توصيات لتعزيز ضبط الحدود وتحسين آليات الرصد والمراقبة الأمنية.

رغم هذا الكم من الدراسات، إلا أن معظمها لم يقدم مقترحات سياسات عملية واضحة أو تقييماً كمياً للأبعاد العسكرية، كما أن اعتماد بعض الدراسات على المنهج التاريخي لمراجعة أحداث لا تزال جارية قد يحد من قدرتها على معالجة التحولات الأمنية الراهنة بشكل فعال. ومن هنا تبرز **الفجوة البحثية**، حيث توجد حاجة إلى دراسة متكاملة تربط بين التحولات الليبية الحديثة، الأبعاد الأمنية والعسكرية، وتقييم السياسات المصرية الحالية مع مقترحات عملية مستقبلية.

المنهجية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحولات الأمنية والعسكرية في ليبيا على الأمن القومي المصري، وتقييم فاعلية السياسات المصرية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. لتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لفهم العلاقة بين التحولات الأمنية في ليبيا والتهديدات التي تواجه مصر، مع تقييم الاستجابة المصرية لتلك التهديدات. يهدف المنهج إلى تقديم تفسير للروابط السببية بين التحولات الليبية وأثرها على الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى تحليل فاعلية السياسات المصرية في التعامل مع هذه التهديدات.

مصادر البيانات وأدوات جمع وتحليل البيانات

تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر والأدوات التي تُسهم في تحليل موضوع الدراسة بشكل دقيق:

- **المصادر الأولية:** تشمل البيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن الجهات الحكومية المصرية والليبية، بالإضافة إلى تقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة التي تتعلق بالأمن والتهريب والإرهاب.
- **المصادر الثانوية:** تتضمن الدراسات الأكاديمية والبحوث السابقة، بالإضافة إلى المقالات العلمية المحكمة التي تناولت تأثير التحولات الليبية على الأمن الإقليمي.
- **أدوات جمع وتحليل البيانات:** تم استخدام التحليل الوثائقي لتحليل التقارير الرسمية والأبحاث الأكاديمية. كما تم استخدام **تحليل المحتوى** لدراسة الخطاب السياسي والإعلامي في ليبيا ومصر لفهم المواقف والتوجهات الرسمية تجاه الأزمة. أخيراً، تم الاعتماد على **التحليل الزمني** لمقارنة تأثير التدخلات المصرية قبل وبعد 2014-2017 لتقييم فاعلية السياسات المصرية في التعامل مع التهديدات.

نطاق الدراسة وحدودها

- **الإطار الزمني:** تغطي الدراسة الفترة من 2011 حتى 2020 وبالأخص الفترة من 2014 وحتى 2017، وهي فترة حاسمة شهدت تدخلات أمنية وعسكرية مصرية رئيسية، وتأثيرًا مباشرًا على الأمن القومي المصري. وتغيرات في السياسات المصرية لمواجهة تلك التحديات.
- **الإطار المكاني:** تركز الدراسة على الحدود الغربية المصرية وشرق ليبيا، وبشكل خاص المنطقة الممتدة بين السلوم وسرت، باعتبارها بؤرة التأثير المباشر على الأمن المصري.
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على التحولات الأمنية والعسكرية فقط، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية إلا في الحالات التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأمن القومي.

تقسيم الدراسة

1. الإطار النظري والمفاهيمي
2. تطورات المشهد الليبي وأثرها على الأمن القومي المصري
3. السياسات المصرية تجاه التحولات في المشهد الليبي
4. التقييم والتحليل الاستراتيجي للسياسات المصرية تجاه التحولات في المشهد الليبي
5. السيناريوهات المستقبلية لتطور الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن المصري
6. التوصيات الاستراتيجية المستقبلية للأمن القومي المصري في ضوء التحولات الليبية
7. الخاتمة

1. الإطار النظري:

مفهوم الأمن القومي المصري

يُعتبر الأمن القومي المصري من أولويات القيادة السياسية والعسكرية في مصر، باعتباره أساسًا للحفاظ على استقرار الدولة وحماية مصالحها الحيوية في بيئة إقليمية ودولية متقلبة. هذا المفهوم لا يقتصر على الدفاع عن الحدود الغربية، بل يشمل مجموعة شاملة من الاستراتيجيات التي تضمن قدرة الدولة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود وحماية استقرارها الداخلي.

الأمن القومي المصري في هذا السياق يتخطى الجانب العسكري ليشمل أبعادًا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وأمنية متكاملة. إذ تركز القيادة المصرية على بناء مناعة دفاعية شاملة قادرة على التصدي لأي تهديد داخلي أو خارجي، سواء كان عسكريًا أم غير عسكري، مثل الإرهاب وتهريب السلاح والمخدرات، والهجرة غير النظامية، والتحديات السيبرانية.

تدرك القيادة المصرية أن التهديدات الأمنية أصبحت أكثر تنوعًا وتشعبًا، مما يستدعي استراتيجيات مرنة لا تقتصر على البعد الوقائي، بل تتضمن التنسيق الإقليمي والدولي، وتعزيز أدوات القوة الشاملة، التي تشمل القوة العسكرية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية. وفي ضوء التحولات الأمنية في ليبيا، يتطلب الأمن القومي المصري التعامل الفعال مع التحولات الأمنية الليبية من خلال الاستجابة لتحديات الأمن الداخلي والخارجي، وزيادة التعاون الاستخباراتي مع الدول المجاورة، وتطبيق استراتيجيات دفاعية مرنة لحماية المصالح الوطنية.

مفهوم الأمن القومي (National Security)

يُعدّ مفهوم الأمن القومي من أكثر المفاهيم حضورًا في أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، حيث يرتبط ارتباطًا مباشرًا ببقاء الدولة وحماية مصالحها في بيئة دولية تتسم بالتنافس والتغير المستمر. يشير الأمن القومي إلى قدرة الدولة على حماية أراضيها ومواطنيها ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية.

تطور مفهوم الأمن القومي عبر مراحل زمنية عدة، حيث بدأ كمفهوم عسكري بحت، ثم توسّع ليشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. هذا التوسع جاء استجابة لتنوع التهديدات التي تواجه الدول في العصر الحديث، حيث لم تعد التهديدات تقتصر على العدوان العسكري، بل تشمل طيفًا واسعًا من التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، وتهريب السلاح والمخدرات، والهجرة غير النظامية، والجرائم المنظمة، والتهديدات السيبرانية.

في العقود الأخيرة، أصبح هناك فهم أوسع للأمن القومي باعتباره منظومة شاملة متعددة الأبعاد، تقوم على التفاعل بين التنبؤ بالتهديدات والتكيف معها، مع تعزيز الصمود المؤسسي والمجتمعي في مواجهتها. هذا الفهم يشمل البعد الوقائي الذي يركّز على منع التهديدات قبل وقوعها، بالإضافة إلى البعد التنموي الذي يربط بين الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي السياق العربي والمصري بشكل خاص، يُنظر إلى الأمن القومي باعتباره الإطار الجامع لحماية الدولة من أي تهديد قد يؤثر على وحدتها أو على أمنها الداخلي والخارجي. وقد أكّد عدد من الباحثين العرب أن الأمن القومي لم يعد حكرًا على الجيوش أو المؤسسات الأمنية فقط، بل أصبح يشمل قدرة الدولة على إدارة مواردها ومؤسساتها بكفاءة وتفعيل أدوات القوة الشاملة (طه محمد السيد، 2023؛ إيمان رجب، 2018).

الأمن القومي المصري في ضوء التحولات الليبية

الأمن القومي المصري في ضوء التحولات الليبية لا يقتصر فقط على الدفاع عن الحدود الغربية، بل يمتد ليشمل إدارة التفاعلات الجيوسياسية والأمنية مع الجوار الليبي. فمصر لا تواجه تهديدات تقليدية

فحسب، بل تهديدات **عابرة للحدود** تنشأ نتيجة للأزمة الليبية، ما يتطلب تطوير استراتيجيات شاملة لحماية مصالحها الوطنية، وتحديات الأمن الداخلي والخارجي، بما يضمن استقرار الدولة المصرية ضمن بيئة إقليمية مضطربة.

العلاقة بين التحولات الليبية والأمن القومي المصري

تشير الأدبيات والدراسات الحديثة إلى أن التحولات الأمنية والسياسية في ليبيا منذ عام 2011، بما في ذلك انهيار مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القوة المسلحة، قد أفرزت بيئة أمنية مضطربة تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي المصري.

فقد أدى تفكك الأجهزة الأمنية الليبية إلى خلق فراغ أمني واسع على الحدود الغربية لمصر، ما جعلها نقطة عبور مفتوحة أمام شبكات تهريب السلاح والمخدرات والعناصر الإرهابية. وقد وثقت تقارير رسمية وأمنية انتقال كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من ليبيا إلى مصر خلال الفترة من (2011-2017)، كان من بينها الأسلحة المستخدمة في العديد من العمليات الإرهابية، مثل حادثة الواحات البحرية عام 2017، التي كشفت الترابط المباشر بين الساحة الليبية ومسرح التهديد المصري (Shihundu, 2022; Lacher, 2020).

كما أدت الهشاشة المؤسسية في ليبيا إلى تنامي أنشطة الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، وزيادة معدلات الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية نحو مصر أو عبرها إلى البحر المتوسط. هذه الظواهر لم تمثل فقط تحدياً أمنياً مباشراً، بل فرضت على مصر إجراء تحولات في استراتيجيتها العسكرية والأمنية، تمثلت في تعزيز نقاط المراقبة، وتوسيع نطاق الدوريات الجوية، وإنشاء مناطق عازلة أمنية في القطاعات الحساسة (Shihundu, 2022).

أما على المستوى الجيوسياسي، فقد أدت التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع الليبي إلى تعقيد المشهد الداخلي الليبي، وجعلته نقطة تماس لمصالح متنافسة. هذا التداخل في الأجندات الإقليمية والدولية جعل البيئة الليبية أكثر هشاشة وأقل قابلية للتسوية، مما وضع مصر أمام تحدٍ استراتيجي مزدوج (Hemam, 2024).

- من جهة، ضرورة منع انتقال الفوضى والتهديدات إلى داخل أراضيها.
- ومن جهة أخرى، الحفاظ على توازن دقيق في انخراطها الإقليمي بما يجنبها الدخول في صراعات مباشرة مع القوى الأخرى الفاعلة في الملف الليبي (Elhaj & Ghoneim, 2020).

ويعود التأثير الكبير لهذه التحولات على مصر إلى الطبيعة الجغرافية المفتوحة للحدود الغربية، التي تمتد لأكثر من 1100 كيلومتر، وضعف السيطرة الليبية على محاور العبور الصحراوية، مما جعلها ممراً رئيسياً للتهديدات غير التقليدية. كما أن التغيرات في خريطة الفاعلين داخل ليبيا، مثل الميليشيات

المسلحة، المرتزقة، والجماعات ذات الولاءات الإقليمية، أسهمت في إنتاج موجات متجددة من المخاطر يصعب التنبؤ بها أو احتواؤها باستخدام الوسائل التقليدية.

إن تطور مفهوم الأمن القومي من الإطار العسكري الضيق إلى المنظومة الشاملة متعددة الأبعاد يظهر بوضوح في الحالة المصرية؛ فالتحديات القادمة من ليبيا لم تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل شملت أبعادًا اقتصادية واجتماعية وتنموية. إذ أثر اضطراب ليبيا على حركة العمالة والتبادل التجاري والطاقة، كما ساهم في زيادة كلفة تأمين الحدود والمناطق الغربية. وبالتالي، أصبح الأمن القومي المصري مفهومًا مركبًا يدمج بين الاستجابة الأمنية الوقائية والقدرة على إدارة تداعيات الأزمات الإقليمية في آن واحد.

من منظور تحليلي، يمكن تلخيص العلاقة بين التحولات الليبية والأمن القومي المصري في ثلاث سمات أساسية:

1. **الترباط البنوي:** ليبيا تُعتبر الامتداد الطبيعي للعمق الاستراتيجي الغربي لمصر.
 2. **التأثير المتبادل:** كل تدهور أمني في ليبيا يقابله ارتفاع في مستوى التهديد على الحدود المصرية، والعكس صحيح.
 3. **الاستجابة التكيفية:** التحولات في ليبيا دفعت مصر إلى إعادة تقييم منظومتها الاستراتيجية، بما يوازن بين الأمن الوقائي والانخراط الإقليمي المحدود.
- في ضوء ذلك، يتضح أن التوازن بين حماية المصالح الوطنية المصرية واستقرار الجوار الغربي ليس مجرد هدف استراتيجي، بل ضرورة عملية لضمان استقرار الأمن الحدودي، وتأمين مصادر الطاقة، وحماية خطوط الاتصال الإقليمي. ومن ثم، يُعدّ استقرار ليبيا ركيزة محورية في منظومة الأمن القومي المصري، وأحد المحددات الأساسية لفاعلية السياسات الأمنية والعسكرية المصرية في المستقبل.

2. تطورات المشهد الليبي وأثرها على الأمن القومي المصري

الخلفية التاريخية للأزمة الليبية

منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011، دخلت ليبيا في مرحلة ممتدة من التحولات السياسية والأمنية العميقة التي أعادت تشكيل بنية الدولة والمجتمع، وغيّرت خريطة الفاعلين المحليين والإقليميين على نحو جذري. فقد أدّى انهيار النظام المركزي إلى فراغ سياسي وأمني واسع، سمح بظهور جماعات مسلحة متناحرة وتعدد الحكومات المتعاقبة، ما جعل البلاد تعيش حالة من الانقسام المؤسسي المستمر (Wehrey, 2018). أدى ذلك إلى عدم استقرار مؤسسات الدولة الليبية في مرحلة حرجية، ما ساهم في زيادة الفوضى الأمنية في المنطقة. وقد انعكست هذه التحولات الأمنية بشكل مباشر على الأمن القومي المصري من خلال زيادة معدلات التهريب والإرهاب والاضطرابات على طول الحدود الغربية

المشتركة (Lacher, 2020). فعلى سبيل المثال، أظهرت التقارير الأمنية تقارير موثقة عن تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر، ما أدى إلى تهديدات مباشرة على الأمن المصري، مثل الهجمات الإرهابية التي استهدفت مواقع عسكرية في الصحراء الغربية المصرية. كما تزايدت محاولات تهريب المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود، مما فرض ضغوطاً إضافية على الموارد المصرية، وزينت التحديات الأمنية على الحدود الغربية (Elhaj & Ghoneim, 2020).

الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله الثني (2011-2014): بداية الفراغ الأمني

تشكلت حكومة عبد الله الثني في أعقاب سقوط النظام السابق بوصفها سلطة انتقالية تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة الجديدة. غير أن ضعف السيطرة المركزية، وتعدد الكيانات المسلحة، وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة، حال دون تحقيق الاستقرار (Lacher, 2020).

خلال هذه المرحلة، ظهرت التهديدات الأمنية لمصر نتيجة انفلات الحدود وتهريب الأسلحة والمقاتلين، وتشكل جماعات مسلحة في المدن الحدودية الليبية مثل درنة والبيضاء. فقد شهدت هذه الفترة تدفق الأسلحة بشكل ملحوظ من ليبيا إلى مصر، ما أسهم في زيادة تهديدات الإرهاب، مثل حادثة الفرافرة في 2014، التي أكدت الترابط الأمني بين البلدين (Shihundu, 2022). تم استخدام الأسلحة المهربة في الهجوم الإرهابي على موقع الفرافرة، الذي أسفر عن مقتل 22 جندياً في أكتوبر 2014، مما يعكس تأثير الفوضى الأمنية في ليبيا على الاستقرار في مصر (Elhaj & Ghoneim, 2020). كما أدت الفوضى إلى زيادة تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر الأراضي الليبية نحو مصر.

حكومة الوفاق الوطني (2016-2020): شرعية دولية وصراع داخلي متصاعد

جاءت حكومة الوفاق الوطني (GNA) برئاسة فايز السراج بناءً على اتفاق الصخيرات عام 2015، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بهدف توحيد المؤسسات السياسية والعسكرية غير أن هذه الحكومة واجهت تحديات تمثلت في رفض بعض القوى في الشرق الليبي الاعتراف بشرعيتها، واستمرار الصراع المسلح مع "الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر (Wehrey, 2018).

في هذه الفترة، تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، حيث تدخلت قوى خارجية داعمة للطرفين، مما زاد من حدة الاستقطاب (Shihundu, 2022). انعكس ذلك على مصر من خلال تزايد نشاط الجماعات الإرهابية على الحدود الغربية، وعمليات تسلل لعناصر متطرفة استغلت الفوضى الميدانية في الأراضي الليبية، مثل حادثة الواحات البحرية 2017 التي أكدت خطورة الترابط الأمني بين البلدين (Elhaj & Ghoneim, 2020).

التركيز على غرب ليبيا وتأمين شرق ليبيا بعد 2020

منذ عام 2020، ومع تشكيل حكومة الوفاق الوطني واستمرار الصراع بين شرق وغرب ليبيا، تم تأمين المنطقة الشرقية من ليبيا بشكل كبير بعد إعلان الرئيس السيسي "خط سرت والجفرة" كخط أحمر، ما أدى إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر. هذه التحولات أسهمت في تأمين الحدود الغربية لمصر.

وفي حين أن الصراع في غرب ليبيا استمر بعد 2020 بين حكومة الدبيبة وحكومة باشاغا، فإن تأثيره على الأمن المصري في المناطق الغربية من البلاد كان محدودًا، حيث ركزت التهديدات على المنطقة الغربية (طرابلس، مصراتة) ولم تتجاوز تأثيراتها الحدود الغربية المصرية.

جدول 1- الجدول الزمني المحدث للحكومات الليبية وتأثيرها على الأمن القومي المصري

الفترة	الحكومة / السلطة الليبية	أبرز ملامح المرحلة	الانعكاسات الأمنية على مصر
2011 - 2014	الحكومة الانتقالية (عبد الله الثني / المجلس الوطني الانتقالي)	انهيار النظام المركزي، تفكك الأجهزة الأمنية، انتشار الميليشيات	بداية تدفقات السلاح والمقاتلين نحو مصر، ضعف السيطرة على الحدود الغربية، ظهور جماعات مسلحة في مدن مثل درنة والبيضاء.
2014 - 2016	حكومتان متنافستان (مجلس النواب في طبرق / المؤتمر الوطني العام في طرابلس)	انقسام شرعي وسياسي حاد، اشتداد الصراع العسكري، ظهور تنظيمات متطرفة في سرت ودرنة	حادثة الفرافرة 2014 التي أكدت الترابط الأمني بين ليبيا ومصر. تصاعد التهديدات الإرهابية على الحدود، عمليات تهريب واسعة، توسع النشاط المسلح في الصحراء الغربية.
2016 - 2020	حكومة الوفاق الوطني (GNA)	حكومة معترف بها دوليًا، استمرار الصراع مع الشرق، تدخلات خارجية مكثفة	تزايد الهجمات الإرهابية والتهريب عبر الحدود الغربية، أبرزها حادثة الواحات البحرية 2017. تصاعد النشاط الإرهابي على الحدود المشتركة.
2020 - 2021	حكومة الوفاق الوطني (برئاسة عبد الحميد الدبيبة)	توقف العمليات العسكرية المباشرة، اتفاق لوقف إطلاق النار، بداية التوحيد المؤسسي	انخفاض نسبي في العمليات العسكرية المباشرة، لكن استمر التهريب عبر الحدود الليبية، ما أثر على الأمن الحدودي.

المشهد الأمني في ليبيا وتأثيره على مصر

الفوضى الأمنية وانفلات الجماعات المسلحة، منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 2011، دخلت ليبيا في مرحلة من التحولات الأمنية العميقة التي أدت إلى انهيار النظام المركزي وتفكك مؤسسات الدولة، ما خلق بيئة غير مستقرة ساعدت في ظهور جماعات مسلحة متناحرة وتعدد الحكومات المتعاقبة. أدى ذلك إلى حالة من الانقسام المؤسسي المستمر (Wehrey, 2018; Lacher, 2020). ونتيجة لهذه الفوضى الأمنية، برزت الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة التي

استغلت الفراغ الأمني للتمركز بالقرب من الحدود المصرية، ما يعقّد جهود الرصد والمراقبة ويزيد من احتمالات وقوع هجمات إرهابية. في 2014، بدأ تنظيم داعش بالتمركز في سرت، مما شكل تهديدًا مباشرًا للأمن المصري عبر عمليات تسلل وتهريب أسلحة عبر الحدود (Shihundu, 2022).

كما عملت عصابات التهريب على نقل الأسلحة والمخدرات عبر الحدود الليبية، مما يزيد من خطورة الأمن الداخلي المصري ويعقد السيطرة على المناطق الحدودية، وهو ما يشير إليه فرج (2025) و(Shihundu (2022)، حيث أكد أن عمليات التهريب هذه تمول الأنشطة الإرهابية وتزيد من التوترات الأمنية في المنطقة.

الهجرة غير النظامية وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي، تدفق اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين من ليبيا إلى مصر أدى إلى مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. فقد زاد الضغط على الموارد والخدمات العامة مثل المرافق الصحية والتعليمية والإسكانية، مما يُضعف قدرة الدولة المصرية على إدارة الأزمات المحلية. وفقًا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعام 2023، تقدّر المنظمة أن أكثر من 200 ألف مهاجر سنويًا حاولوا دخول الأراضي المصرية أو استخدموا الحدود الغربية كنقطة عبور نحو شرق المتوسط. هذا التدفق الكبير يخلق تحديات أمنية وإنسانية، ويزيد من أعباء المراقبة الحدودية (IOM, 2023).

إضافة إلى ذلك، ظهرت احتمالية استقطاب بعض المهاجرين من قبل الجماعات الإرهابية، خصوصًا في المناطق الحدودية المفتوحة. هذا يزيد من المخاطر الأمنية ويستدعي تقنيات مراقبة فعّالة وتعاون أمني مع الدول المجاورة (Hoffmann & Komiyama, 2024). ورغم تحسن الوضع على الحدود منذ 2020، فإن المنطقة الغربية لليبيا كانت وما زالت تشكل نقطة عبور رئيسية للهجرة غير النظامية.

التهديدات العابرة للحدود (Cross-Border Threats)، تعد الحدود الغربية لمصر مع ليبيا من أكثر المناطق حساسية في الإقليم التي تؤثر مباشرة على الأمن القومي المصري. تتنوع هذه التهديدات بين محاولات تسلل الجماعات المسلحة إلى الأراضي المصرية لتنفيذ عمليات إرهابية، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات التي تغذي قدرات هذه الجماعات على الاستمرار والنشاط داخل ليبيا وخارجها. هذا الواقع يفرض على مصر تعزيز الإجراءات الأمنية والاستخباراتية وتكثيف المراقبة الجوية والميدانية لضبط التحركات غير المشروعة عبر الحدود (Elhaj & Ghoneim, 2020)، على سبيل المثال، 2017 شهدت الهجوم الإرهابي على الواحات البحرية من قبل داعش، وهو ما أكد الترابط الأمني بين ليبيا ومصر.

إلى جانب ذلك، تسهم التدخلات الأجنبية المتزايدة في ليبيا، سواء من أطراف إقليمية أو دولية، في تعقيد المشهد الأمني على طول الحدود. إذ تُعيد تشكيل موازين القوى المحلية وتُطيل أمد الصراع المسلح، ما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار الإقليمي والسيطرة على النزاعات العابرة للحدود ويؤدي هذا إلى خلق بيئة أكثر هشاشة على الحدود الغربية لمصر، مما يضع ضغطاً أكبر على الأمن المصري. حيث كانت ليبيا في صراع داخلي مستمر مع تدخلات خارجية متعددة، مما جعل الحدود الغربية المصرية مهددة بشكل أكبر (Shihundu, 2022; Hemam, 2024).

وبذلك، يتضح أن الأمن الحدودي المصري لا يمكن فصله عن طبيعة التحولات الليبية الداخلية، حيث تمثل الحدود الغربية نقطة تماسٍ استراتيجية تستوجب إدارة شاملة تجمع بين البعد الأمني والعسكري والدبلوماسي.

تتجلى مؤشرات التهديدات العابرة للحدود بين مصر وليبيا في عدة مظاهر أمنية يمكن قياسها كمياً وموضوعياً، من أبرزها:

1. تدفق اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، منذ عام 2011، أصبحت ليبيا نقطة عبور رئيسية

للمهاجرين غير النظاميين المتجهين إلى مصر، حيث استنفاد المهاجرون من الوضع الأمني الضعيف في ليبيا وانتقالهم عبر الحدود إلى مصر أو نحو شرق المتوسط. حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعام 2023، تم تقدير عدد المهاجرين غير النظاميين الذين حاولوا دخول الأراضي المصرية أو استخدموا الحدود الغربية كنقطة عبور بحوالي 200000 مهاجر سنوياً، في ظل حالة الفوضى الأمنية المستمرة في ليبيا. هذا التدفق الكبير شكل تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة لمصر، من أبرزها زيادة الضغط على الموارد المحلية مثل المرافق الصحية والتعليمية، وزيادة الأعباء على خدمات الإسكان. كما ساهم في ضعف قدرة السلطات المصرية على إدارة الحدود، مما يعزز المخاوف الأمنية المتعلقة باحتمالية تسلل عناصر إرهابية بين هؤلاء المهاجرين. وعلى الرغم من تحسين الإجراءات الأمنية على الحدود بين مصر وليبيا منذ 2020، أظهرت التقارير أن المناطق الحدودية المفتوحة في غرب ليبيا كانت ولا تزال تمثل نقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين غير النظاميين، ما يشير إلى استمرار التحديات الأمنية.

2. تهريب الأسلحة والمخدرات، تمثل عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مصر تهديداً أمنياً

رئيسياً، حيث تشير بيانات الأمم المتحدة حول مراقبة الأسلحة الصغيرة إلى أن 40% من الأسلحة غير المشروعة المضبوطة في مصر مصدرها الأراضي الليبية، وبشكل خاص من الجنوب الغربي مثل سبها وغات. في 2022، تم ضبط شحنات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة على الحدود بين مصر وليبيا، وكانت هذه الأسلحة تُستخدم في تمويل الجماعات الإرهابية في مصر. كما أظهرت بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن تهريب

- الأسلحة زاد من دعم الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، مما أسهم في تقوية نشاطاتها الإرهابية في الصحراء الغربية المصرية. إضافة إلى ذلك، استمر تهريب المخدرات مثل الحشيش والترامادول، الذي يعتبر من أكثر المواد المهربة عبر هذه الحدود. هذه المواد تزيد من نشاط الجماعات الإرهابية وتغذي العمليات المسلحة على الحدود، ما يعقّد جهود تأمين الحدود الغربية.
3. نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، منذ عام 2014، كانت الجماعات المسلحة مثل داعش وأنصار الشريعة نشطة في ليبيا، حيث استغلت الفوضى الأمنية في ليبيا للتمركز بالقرب من الحدود المصرية. أبرز العمليات الإرهابية التي نفذتها هذه الجماعات عبر الحدود كانت حادثة الفرافرة في 2014، حيث قامت داعش باستهداف نقطة تفتيش عسكرية في الفرافرة بالصحراء الغربية، مما أسفر عن مقتل 22 جنديًا مصريًا. كما نفذت جماعات مسلحة أخرى هجمات على نقاط الحدود المصرية، في محاولة لتعزيز شبكاتها الإرهابية في المنطقة. تلك العمليات كانت تؤكد الترابط بين الوضع الأمني في ليبيا والنشاط الإرهابي على الأراضي المصرية.
4. تهريب الوقود والسلع المدعومة، حسب تقرير مجموعة الأزمات الدولية (ICG) لعام 2021، يُعد تهريب الوقود من ليبيا إلى مصر نشاطًا اقتصاديًا منظمًا تشارك فيه شبكات تهريب عبر الحدود. هذه الشبكات تعمل على تهريب الوقود المدعوم من ليبيا إلى مصر للاستفادة من فرق الأسعار، مما يسبب خسائر اقتصادية لدولة مصر. التهريب يُمول الجماعات المسلحة في ليبيا، التي تستخدم الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة في تمويل عمليات إرهابية، ما ينعكس سلبيًا على الأمن الداخلي المصري. في 2020، رصدت السلطات المصرية أكثر من 100 مليون لتر من الوقود المهرب عبر الحدود خلال هذه الفترة.
5. الأنشطة الإجرامية المنظمة وتهريب البشر، وفقًا لدراسة صادرة عن المعهد الأوروبي للسلام (EIP) لعام 2022، تعمل شبكات الجريمة المنظمة على تهريب البشر والأسلحة الثقيلة عبر الحدود الليبية – المصرية. هذه الشبكات تستفيد من الطبيعة الجغرافية الوعرة في الجنوب الغربي الليبي، حيث تتيح هذه التضاريس إمكانية تهريب البشر والأسلحة بعيدًا عن أعين السلطات. تُظهر الدراسات أن أكثر من 5000 حالة لتهريب البشر تمت في 2020 عبر الحدود الليبية – المصرية، مما يعكس النشاط المستمر لهذه الشبكات. تم استخدام طرق بدوية تقليدية لنقل البشر إلى الأراضي المصرية، في ظل انعدام الرقابة المؤسسية في هذه المناطق، وهو ما يزيد من تعقيد السيطرة الأمنية المصرية على هذه الحدود.

مما سبق، تُظهر المؤشرات أن التهديدات العابرة للحدود بين مصر وليبيا ليست مجرد ظواهر أمنية منعزلة، بل هي منظومة مترابطة تتداخل فيها الجوانب الإنسانية، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. لم تعد هذه التهديدات تهدد الأمن المصري فقط من الناحية العسكرية، بل تشمل أيضًا تحديات اجتماعية واقتصادية نتيجة الضغط الناتج عن الهجرة غير النظامية وعمليات التهريب. وعليه، تتطلب مواجهة هذه التهديدات من مصر تبني مقاربة شاملة تتكامل فيها الجهود الأمنية الميدانية، والدبلوماسية الوقائية، والتعاون الإقليمي لضمان حماية الحدود وتعزيز الاستقرار في الجوار الغربي.

التدخلات الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية

تشكل التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا أحد أبرز العوامل المؤثرة في تعقيد المشهد الأمني والسياسي، إذ أسهمت هذه التدخلات في تحويل البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، مما انعكس بصورة مباشرة على الأمن القومي المصري. بعد انهيار النظام الليبي عام 2011، سعت عدة دول لفرض نفوذها عبر دعم أطراف محلية مختلفة بالسلاح والتمويل والخبرات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد النزاع، وزيادة حالة الفوضى، وإضعاف فرص الاستقرار الداخلي (Wehrey, 2018; Abd El-Hamid, 2022).

على المستوى الإقليمي، لعبت تركيا دورًا مهمًا في دعم حكومة الوفاق الوطني (GNA) سياسيًا وعسكريًا منذ عام 2019، من خلال إرسال مستشارين عسكريين، طائرات مسيّرة، ومنظومات دفاع جوي إلى غرب ليبيا، مما عزز موقف قوات الوفاق في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر (ضبيبش، 2022). هذا التدخل التركي مثل تحديًا مباشرًا لمصالح مصر الاستراتيجية في الغرب، إذ أدى إلى اقتراب قوات مدعومة أجنبيًا من حدودها الغربية، وهو ما دفع القاهرة إلى تعزيز وجودها العسكري والاستخباراتي على طول الحدود، مع اعتماد سياسة الخط الأحمر التي أعلنها الرئيس السيسي والتي تشمل حماية مدينة سرت والجفرة ومنع أي تقدم لقوى أجنبية تهدد الأمن المصري (Hemam, 2024).

في هذا الإطار، عززت مصر التعاون المباشر مع الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر لضمان ضبط الوضع الأمني في شرق ليبيا، وتأمين الحدود الغربية لمصر من أي تهديدات محتملة. شمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية، دوريات مشتركة، وتنسيق عمليات استباقية ضد الجماعات المسلحة العابرة للحدود، بما في ذلك تنظيم داعش وأنصار الشريعة، لضمان عدم تمكن هذه الجماعات من استهداف الأراضي المصرية أو تعزيز وجودها على طول الحدود (Lacher, 2020).

كما دعمت مصر والإمارات الجيش الوطني الليبي في الشرق بشكل متفاوت، بهدف تعزيز الاستقرار ومكافحة التنظيمات الإرهابية التي نشطت في مناطق مثل درنة وسرت. هذا الدعم ساعد على تحقيق توازن ميداني نسبي مقابل النفوذ التركي في الغرب، لكنه في الوقت نفسه أبقى الانقسام بين الشرق

والغرب قائماً، مما أعطى مصر هامشاً استراتيجياً للتحرك دون الدخول في صراع مباشر (Hemam, 2024).

بالإضافة إلى ذلك، قدمت قطر دعماً مالياً وإعلامياً لعدد من الميليشيات ذات التوجهات الإسلامية في الغرب الليبي خلال المرحلة الأولى من الصراع (2012 – 2014)، ما زاد من حدة الاستقطاب الأيديولوجي داخل ليبيا. وفي الجانب الأوروبي، حاولت فرنسا دعم قوات حفتر بحجة مكافحة الإرهاب في الجنوب، بينما ركزت إيطاليا على حماية مصالحها في غرب ليبيا، خاصة ملف الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط، ما أظهر تباين مواقف القوى الأوروبية تجاه أطراف النزاع (Shihundu, 2022). أما روسيا، فقد تدخلت بشكل متزايد منذ 2017 عبر شركة فاغنر العسكرية الخاصة، التي تمركزت في سرت والجفرة، وهو ما مثل تهديداً أمنياً مباشراً لمصر بسبب اقتراب نفوذ قوة عسكرية أجنبية من حدودها الغربية، مما عزز أهمية التنسيق المصري مع قوات حفتر لتأمين شرق ليبيا وخطوط التواصل الحدودي الحيوية (Hemam, 2024).

توضح هذه التدخلات أن الأزمة الليبية تجاوزت البعد الداخلي لتصبح ملفاً أمنياً إقليمياً ودولياً معقداً، مرتبطاً بمصالح الطاقة، الهجرة، ومكافحة الإرهاب. بالنسبة لمصر، فرض هذا الواقع ضرورة تبني مقاربة أمنية استراتيجية متعددة المستويات، تشمل تعزيز قدرات المراقبة والردع العسكري على الحدود، الانخراط الدبلوماسي المتوازن مع جميع الأطراف الليبية دون انحياز، ودعم جهود الأمم المتحدة نحو تسوية سياسية شاملة تكفل استقرار الدولة الليبية وتعزز الأمن الإقليمي المشترك.

الأبعاد العسكرية للأمن المصري تجاه المشهد الليبي

تشكل الأبعاد العسكرية للأمن المصري تجاه المشهد الليبي محوراً رئيسياً في استراتيجية الدولة لحماية حدودها الغربية، لا سيما في ظل تصاعد النزاعات بين الجماعات المسلحة داخل ليبيا منذ عام 2011. فقد أدت الفوضى الأمنية إلى بروز عدد من التنظيمات والمجموعات المسلحة التي نشطت على مقربة من الحدود المصرية، مثل تنظيم الدولة (داعش-سرت)، وأنصار الشريعة، وسرايا الدفاع عن بنغازي، إلى جانب ميليشيات محلية في الجنوب الغربي مثل الطوارق والتبو التي تتحكم في طرق التهريب بين سبها وأم الأرانب هذه الكيانات شكّلت مصدراً رئيسياً للتهديدات اللاتماثلية، سواء من خلال التسلل أو تهريب الأسلحة والوقود أو تنفيذ عمليات إرهابية عبر الحدود (Wehrey, 2018; Lacher, 2020).

رداً على ذلك، اعتمدت مصر مقاربة عسكرية استباقية تركز على رفع جاهزية القوات المسلحة وتعزيز التمركز الدفاعي في مناطق استراتيجية مثل السلوم، سيوة، والواحات البحرية، مع توسيع نطاق الاستطلاع الجوي والمراقبة الإلكترونية لرصد التحركات المشبوهة في العمق الليبي. وقد نفذت القوات المصرية عمليات جوية محددة استهدفت معازل إرهابية داخل الأراضي الليبية، أبرزها العملية التي أعقبت

حدث المنيا الإرهابي عام 2017، والتي استهدفت مواقع لتدريب المقاتلين قرب مدينة درنة (Farag & Tayie, 2024).

كما قامت القاهرة بتطوير منظومات الاستطلاع الحدودي والردع السريع، عبر نشر وحدات محمولة ومركبات استطلاع متقدمة قادرة على التحرك في التضاريس الصحراوية الوعرة، إضافة إلى توسيع التعاون بين القوات الجوية وحرس الحدود. تشير تقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية بالقاهرة إلى أن مصر رفعت منذ عام 2016 مستوى الجاهزية العملية بنسبة 30% على الحدود الغربية، بالتوازي مع إنشاء غرفة عمليات مشتركة لمتابعة الموقف الميداني بشكل يومي (Hemam, 2024).

وفي إطار التعاون العسكري الإقليمي والدولي، عززت مصر تنسيقها مع دول الجوار، خصوصًا الجزائر وتونس، لتبادل المعلومات حول تحركات الجماعات المتطرفة وشبكات التهريب، إلى جانب التعاون مع قوى دولية مثل فرنسا والولايات المتحدة في مجالات التدريب والمراقبة الجوية والاستخبارات الحدودية، هذا النهج المتعدد المستويات يعكس استراتيجية دفاعية متكاملة تجمع بين الإجراءات الوقائية المباشرة والدبلوماسية العسكرية، بما يضمن استقرار الحدود الغربية في ظل المشهد الليبي المتقلب (Dolores & Weber, 2017).

وتُظهر هذه التطورات أن الأزمة الليبية أوجدت بيئة تهديدات متعددة الأبعاد، تتراوح بين خطر الجماعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير النظامية، والتدخلات الخارجية، وهو ما فرض على القاهرة إعادة صياغة استراتيجيتها الدفاعية لتكون أكثر مرونة وتكيفًا مع ديناميات التغيير الإقليمي. كما أن استمرار هذه البيئة المعقدة يحتم على الدولة المصرية الحفاظ على توازن دقيق بين الردع العسكري والانخراط الدبلوماسي (Abd El-Hamid, 2022)، بما يحقق أمن الحدود ويحافظ على استقرار الأمن القومي المصري على المدى الطويل.

3. السياسات المصرية تجاه التحولات في المشهد الليبي

شهدت مصر منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011 تحديات متزايدة على أمنها القومي، خاصة على الحدود الغربية. تركز السياسات المصرية في هذا الإطار على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الوطنية، مع مراعاة التعامل مع الديناميكيات الداخلية والخارجية في ليبيا بواقعية وحيادية. تعتمد هذه السياسات على محاور متعددة تشمل: السيطرة على الحدود، الاستجابة للتهديدات العسكرية والأمنية، التعاون الإقليمي والدولي، والمقاربة السياسية والدبلوماسية تجاه الأطراف الليبية المختلفة (Yerkes, 2021).

استراتيجية الردع والسيطرة على الحدود

تعتبر الحدود الغربية لمصر مع ليبيا من أبرز النقاط التي تركز عليها السياسة المصرية، نظرًا لأنها تمثل منفذًا للتهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك العمليات الإرهابية والتسلل (Terrorist Infiltration)، وتهريب الأسلحة والمخدرات (Arms and Drugs Smuggling)، بالإضافة إلى الهجرة غير النظامية. لمواجهة هذه التهديدات، اتبعت مصر مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية، أبرزها تعزيز القوات المسلحة والأمنية على طول الحدود، من خلال نشر وحدات عسكرية وأمنية في مواقع استراتيجية، وزيادة الدوريات ونقاط التفقش لضمان تأمين المنافذ الحيوية.

كما تم اللجوء إلى استخدام التقنيات الحديثة للمراقبة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار (Drones)، وأنظمة الاستشعار عن بعد، والأقمار الصناعية، لمتابعة حركة الجماعات المسلحة وتحليل أنشطتها بشكل فوري.

إلى جانب ذلك، ركزت الاستراتيجية على تنسيق عمليات الردع الاستباقية بين القوات البرية والجوية والبحرية، بما يضمن الجاهزية التامة للرد على أي تهديد مباشر. وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية الأمن الداخلي المصري بشكل فعال، مع الحفاظ على حيادية الدولة وعدم اللجوء إلى سياسات هجومية أو تدخلات غير متوازنة داخل الأراضي الليبية (Farag, 2024; Monyani, 2024).

المقاربة السياسية والدبلوماسية

تركز السياسة المصرية على دعم الحل السياسي في ليبيا وضمان استقرار مؤسسات الدولة، مع العمل على الحد من آثار النزاعات الداخلية على الأمن القومي المصري. ومن أبرز آليات هذه المقاربة تعزيز الحوار بين الأطراف الليبية، وذلك بدعم مبادرات مثل اتفاق الصخيرات وإعلان القاهرة، بهدف تقريب وجهات النظر بين الفصائل المختلفة وتقليل مستوى الصراع الداخلي.

كما تسعى مصر إلى التعاون مع دول الجوار الإقليمي، مثل الجزائر وتونس، لضمان تنسيق السياسات الأمنية والسياسية المشتركة، بما يعزز الاستقرار الإقليمي ويحد من تهديدات الحدود الغربية. بالإضافة إلى ذلك، تولي مصر أهمية للتواصل مع المجتمع الدولي، من خلال الضغط على الجهات الدولية المعنية لتعزيز جهود تسوية الأزمة الليبية، ومنع تدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة، بما يحد من تفاقم العنف ويقلل من المخاطر على الأمن القومي المصري (Monyani, 2024).

وتهدف هذه المقاربة السياسية والدبلوماسية إلى حماية الأمن المصري بطريقة متوازنة، مع احترام سيادة الدولة الليبية وعدم التحيز لأي طرف محلي، ما يعكس التزام مصر بالحيادية والفعالية في إدارة الأزمات الإقليمية.

تطوير القدرات العسكرية للردع الاستراتيجي

تسعى مصر إلى تطوير قدراتها العسكرية للردع الاستراتيجي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، مع التركيز على تعزيز الجاهزية الدفاعية دون المساس بالعقيدة العسكرية القائمة. ويشمل ذلك رفع مستوى القوات المنتشرة على الحدود الغربية، من خلال زيادة عدد الوحدات العسكرية وتحسين تجهيزاتها ومعدات لها لضمان قدرتها على التصدي لأي تهديد محتمل.

كما تساهم المناورات العسكرية التدريبية، مثل تدريبات "حسم" و"قادر"، في صقل جاهزية القوات وتعزيز قدرتها على الاستجابة السريعة للتهديدات العابرة للحدود، مع تطوير التنسيق بين الوحدات المختلفة وتحسين فعالية العمليات الميدانية.

إضافة إلى ذلك، يُعد التعاون العسكري الدولي عنصراً محورياً في استراتيجية مصر للردع، حيث يتم تبادل الخبرات والتدريب المشترك مع القوى الكبرى في مجالات مكافحة الإرهاب والمراقبة والاستطلاع، ما يضمن رفع كفاءة القوات وتعزيز القدرة الدفاعية الوطنية بشكل متوازن وفعال (Radziszewski et al., 2024).

التعاون الأمني والاستخباراتي الإقليمي والدولي

يُعتبر التعاون الأمني والاستخباراتي الإقليمي والدولي عنصراً محورياً في استراتيجية مصر لمواجهة التهديدات الناشئة من الأزمة الليبية، حيث تشكل شبكات التعاون الاستخباراتي قاعدة أساسية لرصد ومتابعة نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود (فرج، 2025).

ويتجلى هذا التعاون في تبادل المعلومات مع دول الجوار، مما يمكن الأجهزة الأمنية من تتبع تحركات الجماعات المسلحة وتحديد هويات العناصر المشتبه بها، بما يساهم في تعزيز الفاعلية الوقائية. كما يشمل تعزيز التنسيق الأمني بين الأجهزة المصرية المختلفة لضمان ضبط الحدود ومنع تسلل الإرهابيين والمهاجرين غير النظاميين، مع تطوير آليات الاستجابة السريعة لأي تهديد محتمل.

إلى جانب ذلك، يتم التعاون مع الدول الأوروبية في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، ضمن إطار حيادي ومتوازن يحافظ على مصالح الأمن القومي المصري، ويساهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالتهديدات والتعامل معها بفعالية عالية (Bendebka, 2025).

مما سبق، مما سبق، يشكّل الوضع الحدودي الغربي لمصر مع ليبيا أحد أكثر الملفات الأمنية حساسية منذ اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011. فقد أصبحت هذه المنطقة نقطة اشتباك رئيسية للتفاعلات الأمنية والعسكرية بين البلدين، خاصة في ظل التوترات المستمرة بين الفصائل الليبية المتناحرة وتعدد مراكز القوة. ورغم وجود "الجيش الوطني الليبي" بقيادة المشير خليفة حفتر، إلا أن السيطرة على الحدود كانت محدودة حتى عام 2017 بسبب امتدادها الجغرافي الواسع والطبيعة الصحراوية المفتوحة التي تجعل تأمينها تحدياً بالغ الصعوبة.

منذ عام 2011، كان هناك العديد من الاختراقات الأمنية على الحدود الغربية لمصر، حيث كانت **الجماعات المسلحة** تنفذ عمليات إرهابية على الأراضي المصرية. أبرز هذه الحوادث كانت **حادثة الفرافرة** في 2014، عندما تسللت مجموعة من الإرهابيين عبر الحدود وأوقعوا **22 جنديًا مصريًا**. كما استمرت عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الجنوب الليبي، حيث كانت هذه الطرق تستخدم لنقل الأسلحة من ليبيا إلى تشاد والنيجر والسودان. وقد أسهم ذلك في تغذية الأنشطة الإرهابية في المنطقة، خاصة في الصحراء الغربية المصرية (Elhaj & Ghoneim, 2020).

التهريب على الحدود لم يكن ظاهرة جديدة، بل كان مستمرًا منذ أيام نظام القذافي، حيث ترتبط القبائل الليبية مثل **أولاد علي والجوازية** بعلاقات تاريخية وثيقة مع القبائل المصرية، مما ساعد في استقرار المنطقة ولكن في الوقت نفسه جعل من الصعب على السلطات ضبط النشاطات غير القانونية. هذا الرابط العرقي والتبادل التجاري بين الجانبين قد يكون له بعض الفوائد على المستوى المحلي، لكن على المستوى الأمني، شكل ذلك تحديًا إضافيًا لمصر. ومع بداية عام 2017، وبعد التهديدات المستمرة على الحدود الغربية، قامت مصر بتبني **مقاربة متعددة الأدوات** للحفاظ على أمنها. حيث تم تعزيز التعاون الاستخباراتي مع **حفتر والجيش الوطني الليبي**، بالإضافة إلى تحذير الرئيس السيسي بأن **مدينة سرت** هي "خط أحمر"، وأن أي محاولة للوصول إليها من قبل الجماعات المسلحة أو الفصائل المتنازعة ستُقابل برد عسكري حاسم. هذا التحذير كان بداية لفترة من التعاون العسكري والاستخباراتي بين مصر وحفتر، مما ساعد في تحسين السيطرة على المناطق الحدودية بين البلدين، خاصة في المنطقة الغربية.

أولاً: الدور السياسي والدبلوماسي

اعتمدت مصر سياسة تقوم على تحقيق الاستقرار عبر دعم الفاعلين النظاميين داخل ليبيا، وفي مقدمتهم "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، الذي يُنظر إليه باعتباره القوة الأكثر قدرة على ضبط الأمن ومواجهة التنظيمات المتطرفة. وقد حرصت القاهرة على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع مختلف القوى الليبية، سواء في الشرق أو الغرب، لتجنب القطيعة السياسية، وتعزيز فرص الحل السلمي. كما شاركت بفاعلية في جهود وقف إطلاق النار التي رعتها الأمم المتحدة (2020)، واستضافت اجتماعات لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية عبر "اللجنة العسكرية المشتركة" (5+5). تُظهر هذه التحركات أن الدور المصري تجاوز المساندة السياسية إلى دبلوماسية وقائية تهدف إلى احتواء الصراع وتقليل تداعياته على حدودها.

ثانيًا: الدور الاستخباري واللوجستي

تتمتع القاهرة بخبرة طويلة في العمل الاستخباراتي عبر حدودها الغربية، حيث أنشأت منذ عام 2014 منظومة مراقبة واستطلاع إلكترونية لمتابعة التحركات الميدانية في العمق الليبي. ووفق دراسات

ميدانية ركزت الأجهزة المصرية على مراقبة نشاط الجماعات المتطرفة في درنة وسرت، ومتابعة خطوط تهريب السلاح الممتدة من سبها إلى واحة سيوة. يشمل هذا الدور أيضًا تبادل المعلومات الميدانية مع الجيش الوطني الليبي حول تحركات الميليشيات وتنقل العناصر الإرهابية، مع تقديم دعم لوجستي محدود في مجالات التدريب والتجهيز والاتصالات الميدانية. وتُعتبر هذه الآلية نموذجًا للتعاون الأمني غير المعلن، الذي يحقق فاعلية ميدانية دون انخراط عسكري مباشر.

ثالثًا: الدور العسكري المباشر

على المستوى العملي، تبنت مصر ما يُعرف بـ **استراتيجية الردع الوقائي (Preventive Deterrence Strategy)**، والتي تقوم على الانتشار المكثف للقوات المسلحة المصرية في النقاط الحيوية مثل السلوم، والواحات البحرية، وواحة سيوة، بهدف منع أي اختراق محتمل للحدود. وقد نفذت مصر عمليات عسكرية استباقية محدودة في العمق الليبي ضد معقل الجماعات الإرهابية المسؤولة عن هجمات داخل أراضيها، مثل الضربات الجوية في درنة وسرت عامي 2015 و2017، ردًا على الهجمات الإرهابية في الغرافة والمنيا. ورغم ذلك، التزمت القاهرة بعدم الانخراط في الصراع الداخلي الليبي، مكثفة بعمليات دقيقة محددة زمنيًا ومكانيًا، ما يعكس توازنًا بين الردع والحذر الاستراتيجي.

رابعًا: الدور الاستراتيجي الشامل

يمكن تلخيص الدور المصري تجاه الحدود الغربية في مقاربة تجمع بين المرونة التكتيكية والرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، من خلال توظيف الأبعاد السياسية والعسكرية والاستخباراتية في منظومة متكاملة للأمن القومي.

جدول 2- توظيف الأبعاد السياسية والعسكرية والاستخباراتية في منظومة متكاملة للأمن القومي

البُعد	الدور المصري
سياسي ودبلوماسي	دعم الجيش الوطني الليبي وحفتر سياسيًا، والمشاركة في التسويات الإقليمية وعمليات وقف إطلاق النار.
استخباراتي	مراقبة التحركات على الحدود، وتبادل المعلومات مع الجيش الوطني الليبي، وتطوير نظم الاستشعار والمراقبة.
لوجستي	تقديم المشورة والتدريب والمعدات الدفاعية، دون وجود رسمي للقوات المصرية داخل ليبيا.
عسكري	نشر قوات مصرية على الحدود، وتنفيذ عمليات محدودة واستباقية ضد الجماعات الإرهابية والمهربين.

خامسًا: الأمن الوقائي كركيزة للسياسة المصرية

يُعدّ النهج المصري في إدارة الحدود الغربية تجسيدًا واضحًا لمفهوم **الأمن الوقائي (Preventive Security)**، الذي يقوم على منع التهديدات قبل تحولها إلى أزمات فعلية. فمصر تسعى إلى تحقيق

توازن بين الدفاع المباشر والانخراط غير المباشر، عبر السيطرة على حدودها وتعزيز الردع، بالتوازي مع العمل الدبلوماسي لتقليل مصادر الخطر داخل ليبيا نفسها.

وقد نجحت هذه الاستراتيجية في الحد من معدلات التسلل والتهريب، وتقليل مخاطر الإرهاب العابر للحدود، مما يجعلها نموذجًا لإدارة الأزمات الإقليمية في بيئة مضطربة ومعقدة مثل شمال إفريقيا.

4. التقييم والتحليل الاستراتيجي للسياسات المصرية تجاه التحولات في المشهد الليبي

يهدف إلى تقييم السياسات المصرية المتبعة تجاه المشهد الليبي منذ اندلاع الأزمة عام 2011، مع التركيز على فاعلية الإجراءات الأمنية والعسكرية المتخذة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. كما يسعى الفصل إلى تحليل نتائج المقاربات السياسية والدبلوماسية لمصر في ليبيا، ومدى مساهمتها في تعزيز الاستقرار الداخلي والأمني. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على دور التعاون الإقليمي والدولي في دعم جهود مصر لحماية أمنها القومي، مع مراعاة الحيادية والواقعية في التعامل مع التحولات الليبية والتحديات المرتبطة بها.

تقييم استراتيجية الردع والسيطرة على الحدود

تُظهر استراتيجية الردع والسيطرة على الحدود الغربية لمصر نقاط قوة واضحة، أبرزها تعزيز القوة العسكرية والأمنية المنتشرة على طول الحدود، مما ساهم بشكل مباشر في الحد من تسلل الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والمخدرات. كما عزز استخدام التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأنظمة الاستشعار عن بعد، القدرة على المراقبة المباشرة والاستجابة السريعة لأي تهديد محتمل. إضافة إلى ذلك، ساهم التنسيق الفعال بين الأجهزة الأمنية المختلفة، من قوات برية وجوية وبحرية، في تقليص الثغرات الأمنية وتعزيز الإطار المركزي للسيطرة على الحدود (Frag, 2024).

على الرغم من هذه النجاحات، تواجه الاستراتيجية تحديات كبيرة تستند إلى الطبيعة الجغرافية المعقدة للحدود الغربية، التي تمتد لمسافة تقارب 1200 كيلومتر وتشمل مناطق صحراوية واسعة يصعب مراقبتها. كما يُمثل تعدد الفاعلين في ليبيا، مع غموض الأطراف المتصارعة، عائقًا أمام التنبؤ بحركة الجماعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر التهديدات اللاتماثلية الجديدة، مثل الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، عوامل تزيد من تعقيد المهمة الأمنية وتتطلب تطوير حلول متعددة الأبعاد تتجاوز الإجراءات التقليدية للسيطرة على الحدود.

تحليل المقاربة السياسية والدبلوماسية

تحقق المقاربة السياسية والدبلوماسية لمصر تجاه الأزمة الليبية عددًا من الإيجابيات التي تعزز الأمن القومي بشكل غير مباشر، أبرزها دعم جهود التسوية السياسية مثل اتفاق الصخيرات وإعلان القاهرة، ما ساهم في الحد من تفاقم النزاع بين الأطراف الليبية (Montani, 2024; Yerkes, 2021).

كما ساهم تعزيز التنسيق الإقليمي مع دول الجوار مثل الجزائر وتونس في مواجهة تهديدات مشتركة بشكل أكثر فعالية، فيما ساعد التواصل المستمر مع المجتمع الدولي على توجيه الاهتمام الدولي نحو استقرار ليبيا ومنع التدخلات التي قد تهدد الأمن المصري.

مع ذلك، تواجه هذه المقاربة تحديات ملموسة، أبرزها التأثير المحدود على الأطراف المسلحة، إذ لا تزال بعض الجماعات غير ملتزمة بالحل السياسي، مما يضعف فاعلية الجهود المصرية. كما أن التدخلات الإقليمية والدولية المستمرة في ليبيا تعقد المشهد السياسي وتحد من قدرة مصر على التأثير بمفردها. إضافة إلى ذلك، يبرز غياب أدوات تقييم دورية وموثوقة للنتائج الدبلوماسية كأحد القيود، مما يقلل من إمكانية تحسين الاستراتيجيات وصياغة سياسات أكثر استجابة للتطورات المتسارعة في المشهد الليبي.

تقييم تطوير القدرات العسكرية للردع الاستراتيجي

تُظهر جهود تطوير القدرات العسكرية المصرية للردع الاستراتيجي عدة نقاط قوة واضحة، أبرزها رفع جاهزية القوات المسلحة عبر المناورات العسكرية والتدريبات المكثفة، مما ساهم في تحسين سرعة وكفاءة الاستجابة لأي تهديد حدودي مباشر (Radziszewski & Kharmats, 2024). كما عزز التعاون الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الكبرى قدرة القوات المصرية على التعامل مع التهديدات اللاتماثلية بفعالية أكبر، في حين يوفر الانتشار العسكري الشامل على طول الحدود الغربية تغطية دفاعية متكاملة تساهم في ردع الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

مع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية بعض التحديات الجوهرية. فمن ناحية، هناك حاجة إلى تحديث العقيدة العسكرية بشكل دوري، إذ أن العقيدة الحالية تركز على الردع التقليدي، لكنها تتطلب دمج سيناريوهات مواجهة الحرب اللاتماثلية بفعالية أكبر. كما أن تركيز العمليات على الحدود قد يحد من القدرة على اتخاذ إجراءات استباقية داخل الأراضي الليبية بشكل مرن. بالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة لتطوير تقنيات إضافية، مثل نظم تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، لتعزيز سرعة الاستجابة وتحسين فعالية العمليات الاستخباراتية والميدانية.

تحليل التعاون الأمني والاستخباراتي

تُبرز جهود التعاون الأمني والاستخباراتي المصري عدة نقاط قوة مهمة، أولها تبادل المعلومات مع دول الجوار، مما ساعد على رصد حركة الجماعات المسلحة وتحديد هوياتها بدقة أكبر. كما ساهم تعزيز التنسيق الأمني الإقليمي والدولي في الحد من التهديدات العابرة للحدود بطريقة أكثر فاعلية، بينما عزز دمج الاستخبارات الميدانية مع التكنولوجيا الحديثة القدرة على المراقبة والتنبؤ بالتهديدات المحتملة قبل حدوثها.

إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات واضحة. فمن بين هذه التحديات، عدم تغطية كل الفاعلين في ليبيا، إذ لا تزال بعض الجماعات المسلحة خارج نطاق المراقبة الدقيقة (Bendebka, 2025)، ما يقلل من فعالية العمليات الاستخباراتية. كما يُعد تفاوت القدرات الاستخباراتية بين الدول المجاورة، مثل الجزائر وتونس، عاملاً يحد من إمكانية التنسيق الكامل والفعال. إضافة إلى ذلك، تظل التدخلات الخارجية المعقدة عاملاً مؤثراً يقلل من كفاءة التعاون الأمني في بعض المناطق، خصوصاً في ظل بيئة إقليمية متشابكة ومليئة بالمصالح المتعارضة.

مما سبق، يتضح أن العلاقات المصرية الليبية تقوم على مبدأ الواقعية والحيادية، مع تركيز واضح على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في مواجهة التحولات الليبية المستمرة. وقد حققت مصر نجاحات ملحوظة في عدة محاور، أبرزها السيطرة على الحدود الغربية، وتعزيز الردع العسكري، بالإضافة إلى تنسيق الجهود الإقليمية والدولية بفاعلية.

إلا أن هذه السياسات تواجه تحديات رئيسية، منها الطبيعة الجغرافية الممتدة والصعبة للحدود، وتعدد الفاعلين والجماعات المسلحة في ليبيا، إلى جانب التهديدات اللاتماثلية الجديدة مثل الهجرة غير النظامية والجريمة العابرة للحدود. وفي ضوء هذه التحديات، تركز التوصيات المستقبلية على تعزيز قدرات تحليل البيانات الاستخباراتية، ودمج سيناريوهات الحرب اللاتماثلية في المناورات والتدريبات العسكرية، بالإضافة إلى تطوير أدوات تقييم دورية للسياسات الأمنية والدبلوماسية لضمان فاعلية مستمرة ومواجهة مستجدات المشهد الإقليمي بشكل حيادي ومتوازن.

5. السيناريوهات المستقبلية لتطور الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن المصري

السيناريو الأول: استقرار سياسي في ليبيا وتوحيد الحكومة

في هذا السيناريو، يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين الأطراف الليبية المتنازعة تحت رعاية الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الفصائل السياسية والمسلحة. هذه الحكومة تتمكن من إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية على أسس ديمقراطية وتعمل على توحيد القوات المسلحة تحت قيادة واحدة. بعد سنوات من النزاع، يبدأ هذا التوحيد في إعادة استقرار البلاد، ويستطيع الجيش الليبي فرض السيطرة على الأراضي والحدود الليبية.

إعادة استقرار ليبيا في هذا السيناريو يعني تأمين الحدود الغربية لمصر، حيث يتم منع أي تهديدات إرهابية أو عمليات تهريب عبر الحدود. مع استقرار الحكومة الليبية، يمكن لمصر التعاون بشكل أكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب عبر التنسيق الأمني والاستخباراتي، مما يعزز قدرة مصر على منع تسلل الجماعات المسلحة عبر الحدود. كما تفتح هذه التطورات فرصاً اقتصادية كبيرة لمصر، بما في ذلك

فرص الاستثمار في إعادة إعمار ليبيا وتعزيز التجارة عبر الحدود المشتركة. سيؤدي الاستقرار الليبي إلى تقليص الهجرة غير النظامية إلى مصر، مما يقلل من الضغوط على الخدمات العامة والموارد.

السيناريو الثاني: تعزيز السيطرة العسكرية في شرق ليبيا وتكامل القوات

في هذا السيناريو، ينجح الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في تعزيز سيطرته الكاملة على المنطقة الشرقية من ليبيا، ويصبح الجيش الليبي موحداً تحت قيادته بعد دمج مختلف الفصائل المسلحة. يتم تعزيز التعاون بين مصر والجيش الوطني الليبي في مواجهة الميليشيات المسلحة، مما يؤدي إلى استقرار الوضع الأمني في الشرق الليبي. يُسمح للحكومة الليبية بشرعية داخلية ودولية، مما يعزز قدرتها على فرض سلطتها في كامل أراضيها، بما في ذلك الحدود مع مصر.

من خلال تعزيز السيطرة العسكرية في شرق ليبيا، يمكن لمصر أن تأمن حدودها الغربية بشكل أكبر. يتحسن التنسيق بين مصر والجيش الليبي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات. على سبيل المثال، يمكن تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين لمراقبة النشاطات الإرهابية في الصحراء الغربية. علاوة على ذلك، فإن استقرار المناطق الحدودية يعني أنه يمكن للسلطات المصرية التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية مع ليبيا، ما يعزز التجارة بين البلدين ويزيد من فرص العمل في مناطق الحدود المشتركة. من الناحية الأمنية، يعني هذا القضاء على تهديدات الهجرة غير النظامية وتخفيف الضغط على الحدود.

السيناريو الثالث: احتواء التدخلات الأجنبية وتعزيز الاستقرار الداخلي

في هذا السيناريو، يتم التوصل إلى تسوية إقليمية ودولية تؤدي إلى احتواء التدخلات الأجنبية في ليبيا، بما في ذلك سحب الدعم العسكري من تركيا وروسيا وغيرها من القوى الخارجية. بعد هذه التسوية، تبدأ ليبيا في توحيد مؤسساتها العسكرية والسياسية تحت حكومة معترف بها دولياً. يتمكن الجيش الليبي من السيطرة الكاملة على كافة الأراضي الليبية، بما في ذلك المناطق الحدودية مع مصر، مما يعزز الأمن الداخلي للبلاد.

مع استقرار ليبيا في هذا السيناريو، تصبح الحدود الغربية لمصر أكثر أماناً، مما يقلل من خطر تسلل الجماعات الإرهابية وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات. يعزز هذا التعاون الأمني بين مصر وليبيا، حيث يتمكن البلدان من التنسيق بشكل فعال في محاربة الإرهاب وتهريب البشر، وهو ما يقلل من أعباء الهجرة غير النظامية على مصر. كما تفتح هذه الاستجابة السياسية فرصاً لمصر لتوسيع دورها الإقليمي في شمال إفريقيا، وتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية عبر التعاون مع ليبيا في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقة والتجارة.

تُظهر السيناريوهات الثلاثة التي تم مناقشتها أن استقرار ليبيا ونجاحها في إعادة بناء مؤسساتها السياسية والعسكرية له تأثير إيجابي مباشر على الأمن القومي المصري. في كل سيناريو، يُعزز التعاون

الأمني بين البلدين، ويتم تأمين الحدود الغربية لمصر، ما يساهم في تعزيز استقرار المنطقة بشكل عام. كما أن هذه السيناريوهات تفتح المجال لتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتقلل من الضغوط الإنسانية والاقتصادية الناتجة عن التهديدات العابرة للحدود، مما يعكس أهمية الاستقرار في ليبيا للأمن القومي المصري على المدى الطويل.

6. التوصيات الاستراتيجية المستقبلية للأمن القومي المصري في ضوء التحولات الليبية

تهدف إلى تقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي تستند إلى تحليل موضوعي للسياسات المصرية تجاه ليبيا منذ اندلاع الأزمة عام 2011. وتركز هذه التوصيات على تعزيز الأمن القومي المصري في البُعدين الأمني والعسكري، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة السابقة، ووضع مقترحات عملية قابلة للتطبيق ضمن الإطار القانوني والدبلوماسي الحالي. كما تسعى التوصيات إلى تحقيق تكامل بين الإجراءات الأمنية، العسكرية، الدبلوماسية، والتقنية، مع مراعاة التغيرات المستمرة في المشهد الليبي لضمان قدرة مصر على مواجهة التهديدات العابرة للحدود وحماية مصالحها الوطنية بطريقة حيادية ومتوازنة.

تعزيز الاستقرار الحدودي والعمق الدفاعي

تسعى السياسات المصرية إلى تعزيز الاستقرار الحدودي والعمق الدفاعي على طول الحدود الغربية مع ليبيا من خلال تحسين الرصد والمراقبة الحدودية وبناء بنية استخباراتية متقدمة. وتشمل هذه الإجراءات استخدام الطائرات المسيرة (Drones) وأجهزة الاستشعار الحديثة، إلى جانب التحليل الرقمي والأنظمة التنبؤية (Predictive Analytics) لرصد تحركات الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة، مع إنشاء مراكز قيادة ميدانية تكتيكية تغطي المحاور الحيوية لضمان استجابة سريعة وفعالة لأي خرق أمني (Ige et al., 2023).

كما يركز بناء العمق الدفاعي الاستراتيجي على الانتشار المرن للقوات المسلحة داخل المناطق الحدودية المحايدة لليبيا، مع تعزيز التعاون مع القبائل المحلية لضمان الاستقرار المجتمعي. وتعتمد الاستراتيجية على الاستخدام الفعال للموارد اللوجستية لدعم عمليات الاستجابة السريعة، وتطبيق استراتيجيات دفاعية متعددة الطبقات تجمع بين الردع العسكري المباشر والاستباقي لحماية الأمن القومي المصري بطريقة متوازنة.

تطوير القدرات العسكرية وفق سيناريوهات الحرب اللاتماثلية

تسعى مصر إلى تطوير قدراتها العسكرية بما يتوافق مع سيناريوهات الحرب اللاتماثلية، عبر دمج التهديدات اللاتماثلية (Asymmetric Threats) في برامج التدريب والمناورات العسكرية لضمان جاهزية القوات لمواجهة مختلف التحديات. كما يتم إنشاء وتطوير وحدات تدخل سريعة ومتعددة المهام قادرة على

التعامل مع الإرهاب العابرة للحدود والجريمة المنظمة، مع تعزيز التعاون العسكري مع الدول الكبرى لتبادل الخبرات، خصوصًا في مجالات مكافحة الإرهاب والهجمات السيبرانية، بما يضمن رفع مستوى الكفاءة التشغيلية للقوات المسلحة وتعزيز قدرتها على الردع الاستراتيجي بفعالية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي يمثل أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية مصر في مواجهة التهديدات العابرة للحدود. ويشمل ذلك إنشاء منصة أمنية غرب متوسطة تضم دول الجوار الليبي مثل الجزائر وتونس لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب والتخريب والهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى تطوير آليات مشتركة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتحليلها لضمان فعالية الاستجابة التعاونية. كما يتم التعاون مع شركاء أوروبيين لتعزيز قدرات المراقبة البحرية والجوية، مع الالتزام بالقوانين الدولية واحترام حقوق الإنسان.

تبني الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي

في سياق التحول الرقمي، أصبح تبني الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي محورًا أساسيًا في تعزيز القدرات الأمنية، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) لتحليل البيانات الكبيرة وتحسين اتخاذ القرار في غرف العمليات، وتطوير خوارزميات لتقييم المخاطر وتصنيفها حسب الأولوية الزمنية والجغرافية، إلى جانب توظيف أدوات رقمية لتعزيز الردع الذكي (Smart Deterrence) ضد الجماعات المسلحة غير التقليدية (DSCA, 2025).

دعم المقاربات الدبلوماسية والسياسية

دعم المقاربات الدبلوماسية والسياسية يشكل امتدادًا طبيعيًا لهذه الجهود الأمنية، حيث تستمر مصر في دعم الحلول السياسية الشاملة في ليبيا، بما في ذلك تعزيز الحوار بين الأطراف الليبية المختلفة. كما تمارس الدولة ضغوطًا على المجتمع الدولي لتطبيق حظر الأسلحة على الجماعات المسلحة وتقديم دعم سياسي واقتصادي لتعزيز الاستقرار، مع الاستفادة من أدوات النفوذ الاقتصادي والتنمية في المناطق الحدودية لتعزيز الدولة الليبية وتقليل تأثير الميليشيات المسلحة (EUNAVFOR MED Operation) (Irimi, 2025).

مراجعة السياسات والعقيدة العسكرية

مراجعة السياسات والعقيدة العسكرية تُعد خطوة ضرورية لضمان استجابة فعالة للتهديدات اللاتماثلية، عبر تقييم العقيدة العسكرية المصرية الحالية لتحديد نقاط القوة والضعف، وتحديثها لتشمل سيناريوهات العمليات غير التقليدية والاستجابة السريعة في البيئات المتغيرة. كذلك، يمكن إنشاء وحدة تحليل استراتيجية دائمة لمتابعة تطورات المشهد الليبي واقتراح سياسات استباقية.

تعزيز الاستفادة من المجتمع المحلي والقبائل الليبية

أخيراً، تعزيز الاستفادة من المجتمع المحلي والقبائل الليبية يمثل ركيزة مهمة لاستدامة الأمن والاستقرار على الحدود، من خلال تفعيل الشراكات مع القبائل المؤثرة لدعم الاستقرار ومكافحة تحركات الجماعات المسلحة، وتقديم دعم تقني وإنساني مشروط بالتعاون الأمني لضمان الالتزام المحلي بمبادرات الأمن، واستخدام هذا التعاون كجزء من استراتيجية النفوذ الإقليمي الناعم لتعزيز الأمن المصري بشكل مستدام (UNSMIL, 2025).

مما سبق، تتضح أهمية التوصيات المقدمة في هذا الفصل، والتي تؤكد على التكامل بين البعدين العسكري والسياسي لضمان أمن مصر القومي. كما يبرز التركيز على الاستجابة للتهديدات اللاتماثلية باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على التنسيق الإقليمي والدولي لضمان فعالية التدابير المتخذة. وتشير النتائج إلى أن مراجعة السياسات والعقيدة العسكرية الحالية ضرورية لضمان الاستعداد لأي تغيرات مستقبلية في المشهد الليبي. وتعكس المقاربة المستقبلية المرونة والشمولية، حيث تجمع بين الردع العسكري، التعاون الاستخباراتي، الاستقرار الحدودي، والمقاربة الدبلوماسية، بما يعزز قدرة مصر على مواجهة التحديات الإقليمية بطريقة حيادية وعلمية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التغيرات الأمنية والسياسية في ليبيا منذ عام 2011 وحتى الوقت الراهن قد أثرت بشكل كبير على الأمن القومي المصري، وخاصة في الجوانب الأمنية والعسكرية. فقد أسهم انهيار المؤسسات الليبية وغياب السلطة المركزية الفعالة في خلق بيئة محفوفة بالتهديدات غير التقليدية، مثل الجماعات المسلحة العابرة للحدود، شبكات التهريب، والهجرة غير النظامية، مما شكل تحديات مستمرة تتطلب استجابة استراتيجية شاملة.

كما أظهرت النتائج أن السياسات المصرية لمواجهة هذه التهديدات اعتمدت على مجموعة من الأدوات المتكاملة، تتضمن تعزيز الاستقرار الحدودي من خلال نشر القوات المسلحة بمرونة وتطوير آليات الرصد والمراقبة، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية بما يتماشى مع القوانين الدولية. إضافة إلى ذلك، شملت السياسات تطوير القدرات العسكرية وتعزيز الاستجابة السريعة باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن تبني مقاربة دبلوماسية وسياسية تدعم الحلول السلمية في ليبيا وتقلل من تأثير الميليشيات المسلحة على الأمن الإقليمي.

كما أكدت الدراسة على أهمية مراجعة السياسات الحالية لمواجهة التحديات المستقبلية، والاستفادة من الخبرات الميدانية والتنسيق مع القبائل المحلية في تعزيز الاستقرار بالمناطق الحدودية. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بأن تظل مقاربة الأمن القومي المصري تجاه التطورات في ليبيا مرنة وشاملة، تجمع

بين الردع العسكري، والتعاون الاستخباراتي، والاستقرار الحدودي، والسياسة الدبلوماسية، مع التركيز على استشراف التهديدات المستقبلية ووضع خطط استباقية. وتؤكد الدراسة أيضًا على أهمية تحديث السياسات بشكل دوري، ومواصلة البحث العلمي والمتابعة الأكاديمية لفهم المستجدات على الأرض لضمان اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي بطرق مهنية وحيادية.

المصادر والمراجع:

- Abd El-Hamid, M. (2022). *Foreign interventions and regional security in the Libyan crisis*. Journal of Middle East Policy Studies, 14(2), 55–72.
- Abd El-Hamid, M. M. (2022). *Crisis of Non-Traditional Warfare and its impact on Egyptian National Security within the New Middle East Project from 2010 to 2020* (Doctoral dissertation, The American University in Cairo).
- Algora Weber, M. D. (2017). The regional integration as a solution to face the mediterranean security challenges. *Paix & Sec. Int'l*, 5, 201.
- Al-Sayed, T. M. (2023). The concept of national security. *National Security and Strategy*, 1(1), 128–129.
- Badi, E. (2021). Of conflict and collapse: Rethinking state formation in post-Gaddafi Libya. *Middle East Law and Governance*, 13(1), 22–48.
- Bendebka, R. (2025). Analyzing the Multidimensional Non-traditional Security Challenges in North Africa and Regional Implication. *International Journal of Politics and Security*, 7(1), 64–83.
- Dina, T. (2023). The dilemma between human security and state sovereignty in the light of Arab revolutions in MENA: Libya as a case study. *The Scientific Journal of the Faculty of Economic and Political Studies*, 8(15), 43–88.
- Dolores, R., & Weber, T. (2017). *Regional military cooperation and counterterrorism in North Africa*. Strategic Studies Quarterly, 9(3), 43–65.
- DSCA. (2025). Egypt seeking surveillance equipment to monitor Libyan border. *DefenceWeb*.
- EIP (2022). *Organized Crime Networks and Human Trafficking Across the Libyan-Egyptian Border*.
- Elhaj, A., & Ghoneim, H. (2020). *Cross-border threats and security challenges in North Africa: The case of Libya and Egypt*. African Security Review, 29(1), 75–92.

- Elhaj, A., & Ghoneim, M. (2020). *Egypt's security response to cross-border threats from Libya*. Egyptian Journal of Political Science.
- EUNAVFOR MED Operation Irini. (2025). *European Union naval enforcement of Libya arms embargo*.
- Farag, M. I. H. (2025). Navigating security challenges: Exploring the dynamics of cooperation in the Mediterranean region. *Middle East Research Journal*, 13(114), 483–538.
- Farag, M. I., & Tayie, M. S. (2024). Asymmetric security threats: A study of the impact of illegal migration on regional security in the Mediterranean region. *Political Sciences Journal*, 68, 383–416.
- Gaub, F. (2013). The Libyan armed forces between coup-proofing and repression. *Journal of Strategic Studies*, 36(2), 221–244.
- Global Initiative (2020). *Libya: A growing hub for criminal economies and terrorist financing in the Trans-Saharan*. [Global Initiative Report](#).
- Global Initiative (2020). *Libya: A growing hub for criminal economies and terrorist financing in the Trans-Saharan*. [Global Initiative Report](#).
- Hemam, M. (2024). *Regional power dynamics and non-traditional security threats in North Africa*. *International Journal of Political Studies*, 18(1), 112–134.
- Hemam, M. S. (2024). Current border risks and their impact on the stability of Egyptian national security. *Al-Arab 2030*. <https://alarab2030.com/استقرار-الأمن-القومي-المصري/>
- Hill, T., & Yerkes, S. (2021). A new strategy for US engagement in North Africa: A Report of the North Africa working group. *United States Institute of Peace*. (February 2021).
- Hoffmann Pham, K., & Komiyama, J. (2024). Strategic choices of migrants and smugglers in the Central Mediterranean Sea. *PLOS ONE*, 19(4), e0300553. <https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0300553>
- Hoffmann, A., & Komiyama, N. (2024). *Managing Cross-Border Threats: Insights from the Libyan Crisis*. *International Relations Review*. <https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/download/752/568/2541>
- ICG (2021). *The Cross-Border Economy: Libya's Role in Fuel Smuggling*. International Crisis Group.
- Ige, T., Kolade, A., & Kolade, O. (2022). Enhancing border security and countering terrorism through computer vision: A field of artificial intelligence. In *Proceedings of*

- the Computational Methods in Systems and Software* (pp. 656–666). Cham: Springer International Publishing.
- International Organization for Migration (IOM). (2023). *Libya migration data portal: Annual report 2023*. Retrieved from <https://migrationdataportal.org>
 - IOM (2023). *Migration Trends in North Africa: The Libyan Route*. International Organization for Migration Report.
 - Lacher, W. (2020). *Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict*. I.B. Tauris. <https://www.bloomsbury.com/us/libyas-fragmentation-9780755600830/>
 - Lacher, W. (2020). *Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict*. Bloomsbury Publishing.
 - Leffler, M. P. (1990). National security. *The Journal of American History*, 77(1), 143–152.
 - Monyani, M. (2024). Shifting sands: Migration policy and governance in Libya, Tunisia and Egypt. *ISS North Africa Report*, 2024(8), 1–24.
 - Radziszewski, E., & Kharmats, P. (2024). Government Responses to Asymmetric Threats.
 - Ragab, I. (2018). Arab national security: Transformation of the threat map and proposed strategy for confrontation. *Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies*. <https://acpss.ahram.org.eg/News/16590.aspx>
 - Shihundu, A. (2022). *Transnational threats and fragile states: Libya's post-2011 trajectory*. *Journal of African Security Studies*, 16(3), 201–222.
 - Shihundu, F. (2022). Libya: Arms Proliferation and Armed Groups. The Libyan Conflict Revisited. *Conflict Studies Quarterly*, (38).
 - Shihundu, M. (2022). *The Libyan conflict and its security implications for North Africa*. *International Security Studies Review*.
 - United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA). (2022). *Illicit arms flow in North Africa: Regional assessment 2022*. United Nations Publications.
 - UNODA (2022). *Small Arms and Light Weapons in North Africa: Libya's Role*. United Nations Office for Disarmament Affairs.
 - UNSMIL. (2025, March 2). Libyan security officials agree on joint strategy for border protection. *Libya Review*.
 - Wehrey, F. (2018). *The burning shores: Inside the battle for the new Libya*. New York, NY: Farrar, Straus and Giroux.

- Wehrey, F. (2018). *The burning shores: Inside the battle for the New Libya*. Farrar, Straus & Giroux.
- Yerkes, S. (2021). *Egypt's policy toward Libya: Balancing stability and regional influence*. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from <https://carnegieendowment.org>
- د. علي محمد الرياني. (2025). تحديات العدالة الانتقالية في ليبيا التوازن بين المساءلة والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع قراءة تحليلية. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 10 (2) ، 292-302.
- السيد، طه محمد. (2023). مفهوم الأمن القومي. مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، 1 (1)، 128-129. <https://doi.org/10.21608/nsas.2023.283587>
- ضبيش، رشا عطوة عبد الحكيم (2022). التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية. مجلة السياسة والاقتصاد، 14 (13) ، 1-37.
- عكروم، ليندة (2010). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيدر بسكرة).
- فرج، م. إ. ح. (2025). Navigating Security Challenges: Exploring the Dynamics of Cooperation in the Mediterranean Region في منطقة المتوسط. مجلة بحوث الشرق الأوسط، 13 (114) ، 483-538.
- فرج، م. إ. ح. (2025). أثر التهديدات الأمنية اللاتماثلية على التفاعلات في منطقة المتوسط منذ 2011: دراسة قضية الهجرة غير النظامية نموذجًا، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

Transformations in the Libyan Scene since 2011 and Their Implications for Egyptian National Security: A Security–Military Approach

Dr. Mohamed Ibrahim Hassan Farag

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Cairo University, Egypt

mohamed_ibrahim2020@feps.edu.eg

Abstract

Since 2011, Libya has undergone deep security and military transformations that led to the fragmentation of state institutions and the emergence of a fragile security environment characterized by multiple armed actors and increasing regional and international interventions. These transformations have directly impacted Egyptian national security due to the geographical, social, and historical overlap between the two countries. This research aims to analyze how the security and military changes in Libya have affected Egyptian national security and to assess Egypt's response to these risks during the period from 2011 to 2020, with a

particular focus on the period from 2014 to 2017. The study relied on a descriptive-analytical approach that focuses on documenting and analyzing the evolution of security threats associated with the Libyan conflict, such as the spread of terrorist organizations, arms and human trafficking across borders, as well as the growing influence of militias and the slow progress in political settlement processes. The study found that Egypt developed multi-layered security and military strategies, including enhancing border surveillance, increasing intelligence and regional cooperation, and adopting a preventive approach aimed at preventing the spread of chaos into Egypt. The study concludes that the continued lack of a comprehensive resolution to the Libyan crisis keeps security threats fluid and requires a comprehensive approach that extends beyond military dimensions to include political, economic, and developmental aspects, alongside supporting efforts to rebuild Libyan state institutions as a cornerstone for its stability and the stability of the entire region.

Keywords: *Libyan crisis; Egyptian national security; security threats; security–military approach; regional interventions.*